

ثقافة المحقق في علم العروض

الدكتور أحمد حسن الحسن. - أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

كلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة الجوف - سكاكا - السعودية

ملخص البحث :

تنطلق فكرة هذا البحث من قضية مفادها أن حسن قراءة التراث لا تنأى إلا بضبط النص ضبطاً سليماً، وتحقيقه تحقيقاً يعبر عن مراد مؤلفه، فما من شك أن سوء قراءة النص، وضبطه تؤديان إلى سوء في الفهم، وخطأ في الاستنتاج؛ لذا جاء البحث ليتناول إشكالية من إشكاليات تحقيق التراث، تتعلق بثقافة المحقق في علم العروض، يبين فيه الباحث أهمية علم العروض للمحقق الذي يُقدم على تحقيق كتب التراث بمختلف موضوعاتها، ويخلص فيه الباحث إلى أن علم العروض بالنسبة للمحقق عُدّة أساسية، وأداة من أدواته التي تُمكنه من تجنب الوقوع في أخطاء قد تعتري البيت الشعري من خلل في الوزن أو تصحيف أو تحريف في النص.

بات من المقرر عند من يشتغل في تحقيق التراث، على وفق ما استقرّ عندهم من قواعد، أن إخراج النص المخطوط من طي الظلمات إلى عالم النور له مقوماته وأسسها التي تتجلى في تقديم النص التراثي سليماً وواضحاً كما أراد له مؤلفه، أو في أقرب صورة وُضع عليها؛ إذ إن إخراج النصوص محرّفة عن مراد مؤلفها يجرّ المتكئ عليها إلى نتائج غير صحيحة، وإلى معانٍ غير سليمة.

من هنا كان ينبغي للمحقق أن يتسلّح بأدوات تمكّنه من تحقيق هذه الغاية، فيكون عالماً في النص الذي يريد تحقيقه وعلى دراية بموضوع كتابه الذي يحققه، فلا يُقدّم المتخصص في الطبّ، مثلاً، على تحقيق كتاب في علم الأنساب؛ فإنّه لن يُحسن ضبط الأعلام الواردة فيه، ولا أن يُقدّم النحويّ على تحقيق كتاب في الطبّ؛ لأنّه لن يستطيع ضبط مصطلحاته، وإعجامها على ما وردت عليه عند أهل الصناعة.

كما يجب أن يكون المحقق على دراية بشتّى فنون النصّ المراد تحقيقه، ومعارفه المتعدّدة، خبيراً بالخطوط وأنواعها ولوازمها، قارئاً للشعر، ضابطاً له نحواً، ووزناً، وغير ذلك الكثير مما يجب أن يعرفه المحقق، ممّا يُمكنه من خدمة النصّ ضبطاً وتوثيقاً وتعليقاً وتخريجاً، ومعالجة كلّ ما يعترض طريقه من طمس وتصحيف وتخريف، وما إلى ذلك. فالمحقق لا يُشفع له إذا كَبَا أو تعرّث أنّه متخصص في النحو فقط، أو في البلاغة فقط، فلا بدّ أن يكون على صِلَةٍ باللغة والنحو والتفسير والحديث، والفقه والأدب والبلاغة والعروض وسائر فروع العلم، فـ "إنّ لم يكن من طريق الإمام الكامل، فمن طريق الأنس بكتب هذه الفنون والدُّرّة على التعامل معها، والإفادة منها. ومعرفة مظنّة العلم نصف العلم"⁽¹⁾.

ولما كان كلّ نصٍّ تراثي، أيّاً كان موضوعه وفنّه، لا يخلو من بيت شعرٍ يُستدلُّ به على لغة أو يُوضّح به معنى، أو تُدعم به فكرةٌ وما إلى ذلك، كان على المشتغل بتحقيق التراث أن يدرك أنّ علم العروض عدّة أساسيّة له، بل هو أداة من أدواته، به يستعين في تحقيق مُرادِه من ضبط بيتٍ أو تصحيح خللٍ في الوزن، أو

(1) الطناحي، محمود: مقالات في اللغة والأدب: دراسات وبحوث 1/ 242، وما بعدها.

مُعالجة تصحيف أو تحريف وقع به الناسخ، إذ لا ينبغي له (أعني: المُشتغل بتحقيق التراث) أن يُقدِّم على تحقيق مخطوط من مخطوطات علوم القرآن، أو التاريخ أو اللغة أو النحو، أو المعاجم اللغوية وغيرها من المؤلفات، إلا أن يكون متسلِّحاً بعلم العروض، فـ "العروض ميزان الشعر، بما يُعرف مكسوره من موزونه، كما أن النحو معيار الكلام، به يُعرفُ مُعربه من ملحونه"⁽¹⁾.

وإلى مثل هذا أشار الدماميني، فقال: "وهل علم العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام؟ فكما أن صنعة النحو وضعت ليعافى بها اللسان من فضيحة اللحن فكذلك علم العروض وضع ليعافى به الشعر من خلل الوزن، فلولاها لاختلطت الأوزان واختلفت الألحان وانحرفت الطباع عن الصواب انحرف الألسنة عن الإعراب"⁽²⁾.

وإن كنّا نتساهل، أحياناً، حتى لا نُحرِّم من خير هذه العلوم، في أن يستعين المحقق بأحد العروضيين أو من له بالعروض معرفة، يعينه في تصحيح ما وقع في أبيات الشعر من خطأ في وزن قد يكشف له عن أخطاء أخرى في التصحيف والتحريف، فإنَّه لا مجال للتساهل لمن يُقدم على تحقيق كتب العروض والقافية، والدواوين الشعرية وجمع الشعر، وإلى مثل ذلك، أشار النويري بقوله: "وأما من ينسخ الشعر، فإنَّه لا يستغني عن معرفة أوزانه؛ فإنَّ ذلك يعينه على وَضْعِهِ على أصله الذي وُضِعَ عليه، ويحتاج إلى معرفة العربية والعروض ليقيمَ وزن البيت إذا أشكل عليه بالتفعيل؛ فعَلِمَ هل هو على أصله وصفته أو حصل فيه زحاف من

(¹) صاحب بن عباد: الإقناع في العروض 3

(²) الدماميني: العيون الغامزة على خبايا الرامزة 233.

نقص به أو زيادة؛ فيثبته بعد تحريره، ويضع الضبط في مواضعه، فإنّ تغييره يُحلّ بالمعنى ويفسده، ويحيله عن صفته المقصودة"⁽¹⁾.

وقد تنبّه القدماء إلى أهمية علم العروض فما من عالم من علمائنا الخفّقين المدقّقين إلا وكان متقناً له، ومن هؤلاء العلماء أبو عليّ الفارسي، حيث يقول: "إنّي لأعبطكم على قول الشعر، فإنّ خاطري لا يوافقني على قوله، مع تحقّقي بالعلوم التي هي من موادّه"⁽²⁾. فما أقدم الفارسيّ على تعلم العروض وتحقّقه به إلا لأنه عرف أنّ علم العروض ذو أهمية لعالم العربية ومتعلّمها.

وأما ما يروى عن الأصمعيّ، وهو من هو في رواية الشعر، من أنّه أراد أن يقرأ على الخليل العروض، وأنّه شرع في تعلمه فتعذر ذلك عليه، فيئس الخليل منه، فسأله الأصمعيّ عن معصوب الوافر، فقال له: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فعلم الأصمعيّ أنّ الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض، فلم يعاوده فيه⁽³⁾، ففيه نظر. وهب أن الأصمعيّ أو غيره لم يستطع تعلم علم العروض، فهل يعني ذلك أنّ هذا العلم لا فائدة منه أو فيه لمن يروي الشعر أو يحقّقه؟!.

(1) التويري: نهاية الأرب في فنون الأدب 9/ 217.

(2) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة 1/ 275.

(3) الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء 92.

ودع عنك قول الجاحظ في ذم "العروض بقوله: "هو علم مولّد، وأدب مستبرد، ومذهب مرفوض، وكلام مجهول، يستكدّ العقل بمستفعلن وفعلول، من غير فائدة ولا محصول"⁽¹⁾، فقد مدحه أيضاً فقال: "العروض ميزان، ومِعراض يُعرَفُ بها الصَّحيح من السَّقيم، والعليل من السليم، وعليها مدار الشعر، وبها يسلم من الأود والكسر"⁽²⁾. فالجاحظ لا يؤخذ بمدحه ولا ذمه؛ فقد ذم الشعر والنحو وغيرهما، كما أنّ له روحاً فكاهيةً في نقده، وقد يكون مقصده من النقد إظهار أوجه الفائدة أو عدمها.

والحقّ "أن لهذا العلم شرفاً على ما سواه من علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنّعه ووضوح أدلّته. وجدوا حصر أصول الأوزان ومعرفة ما يعتريها من الزيادة والنقصان وتبيين ما يجوز منها على حسن أو قبح وما يُمتنع، وتفقّد محالّ المعاقبة والمراقبة والخرم والخزم وغير ذلك مما لا يتزن على اللسان ولا تتفطّن إليه الفطر والأذهان، فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيح الوزن سليماً من العيب وليس كذلك، وقد يعتقد الزّحاف السائغ كسراً وليس به"⁽³⁾

(1) الحصري القيرواني: زهر الآداب 71/3، وفيه: "ويستكر العقول" والصواب ما أثبتناه من حاشية الخقق.

(2) الحصري القيرواني: المرجع السابق 71/3.

(3) الدماميني: العيون الغامرة على خبايا الرامزة 232، وما بعدها.

فذلك العلم ليس من الترف كما يظنُّ الظَّاتُّون، فالعروض فيه، أيضا، من الفائدة ما قد يكشف لنا عن البيت المصنوع، فـ"للشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم"⁽¹⁾، فقد أورد بعض العروضيين البيت:

يا بني عامرٍ قد تجمعتُم
ثمَّ لم تدفعوا الضَّيم إذ قمتُم
مُعَلِّقا عليه بقوله: "ولعلَّه مصنوع، فإنَّ العرب لم تَسْتَعْمِلْهُ تاما"⁽²⁾، فانظر إليه كيف استند إلى علم العروض، ومعرفته بما ورد عن العرب من عدم مجيء المتدارك تاما، على:

فاعلنفاعلنفاعلن فاعلن فاعلنفاعلنفاعلن فاعلن
فبحر المتدارك جميعُ أجزائه تجيء إمَّا على "فَعْلن" مخبونا، وإمَّا على "فَعْلن" مقطوعا، أو بعض أجزائه مخبونة، وأخرى مقطوعة⁽³⁾.

ولعلَّ كثيرا من الشواهد الشعرية التي يستدل بها التُّحاة على صحة قاعدة نحوية، تُضبط بضابط عروضي، فضلا عن ضابط الرواية الموثقة، فلو لم يكنُ المُشْتَغِل بتحقيق كتب النحو عارفا بعلم العروض، فلا شكَّ أنَّه سيُخِلُّ برواية كثير من الشواهد الشعرية، فقد تجده وقد ضبط البيت نحويا، دون أن يعلم بأنه أُخِلَّ بوزنه، من ذلك قول الشاعر من بحر "الوافر":

(1) السيوطي: المُرْهَر في علوم اللغة وأنواعها 171/1.

(2) الزنجاني: معيار التَّظَار 84.

(3) انظر: الزنجاني: المرجع السابق 84.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لَاقَتْ لَبُونِ بِنِي زِيَاد (1)

إذ الشاهد فيه مجيء الفعل "يأتي" مجزوماً بـ"لم" وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وأنّ الياء المذكورة ناتجة عن إشباع كسرة التاء في "يأتيك" لإقامة الوزن، إذ ضبطه النحاة بحسب الرواية والوزن، لا بحسب القواعد النحويّة.

وقد ذكر ابن جني أنّه سمعه من بعض أصحابه: "ألم يأتك" على ظاهر الجزم⁽²⁾. ولم يُجرِ ابن جني أيّ تعليق على هذه الرواية التي سمعها، رغم أنّ رواية البيت على ظاهر الجزم تجعله مضطرب الوزن، وينتفي بها الشاهد. ومنه أيضاً، قول عامر بن حوین الطائيّ من البحر المتقارب:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَفَّهَا

وَلَا أَرْضَ أُنْقَلْ إِبْقَالَهَا (3)

إذ الشاهد فيه على جواز حذف تاء التّأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي "ولا أرض أنقل"، وبإثبات التاء في الفعل يحتل الوزن. على أنّ هناك رواية أخرى "أُنْقَلَتْ إِبْقَالَهَا" بكسر التاء، وبتسهيل همزة "إبقالها"⁽⁴⁾. والشواهد في هذا كثيرة، مَظنّتها كتب النحو والضرورات الشعريّة، وليس من هدف البحث تتبعها. وانظر إلى قول بلال بن جرير:

(1) ابن السراج البغدادي: الأصول في النحو 3/ 443.

(2) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 78/1.

(3) ابن السراج البغدادي: مرجع سابق 2/ 102.

(4) انظر: ابن السراج البغدادي: مرجع سابق 2/ 103.

وَلَوْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ فَاحِرَ مِنْ تَرَى

فَاتِ الْبَرِيَّةِ عِزَّةً وَسَمُوقاً (1)

كيف ضبط المحقق "الواو" من أداة الشرط "لو" بالفتح، وهو مراد الشاعر مؤلف النص، على غير ما هو معهود من ضبطها بالتسكين، وهو، بضبطه هذا لها بالفتح، جعل الإيقاع الشعري ينساب انسياباً بتسهيل الهمزة متجاوزاً إليها إلى نطق النون.

ومعرفة علم العروض قد ترشد المحقق إلى معرفة ما وقع به الناسخ من تصحيف أو تحريف في النسخة المخطوط، وقد تبين للمحقق أو الناسخ سوء القراءة الخطأ التي قد يقع فيها لعدم وضوح خط الناسخ أو عدم وضوح المخطوط في مواضع معينة، كما أنه يرشده إلى مواقع السقط وانتقال النظر الواقع في الأبيات الشعرية نتيجة سرعة الناسخ، فصاحب العروض لا يذهب عليه أن يفهمها على أصولها ويردّها إلى استوائها، وهو جهد يبذله المحقق، قد لا يظهر لمن يقرأ في النسخ المطبوعة.

وقد يُستدل من خلال العروض على ورود لهجة من لهجات العرب، أو عدم جوازها في الشعر، فهذا سيبيويه يقول في بيت الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُ خَائِنِ خَبْلٍ

(1) المبرد: الكامل 660/3.

فأول هذا البيت قد اجتمعت فيه همزتان، فلك أن تلين إحداهما وتجعلها بين يين، لأنّ العرب تستثقل اجتماع همزتين في كلمة واحدة فإذا لينتها صارت كأنّها ساكنة وهي في زنة المتحركة، فلو لم تكن الهمزة محقّقة لا نكسر البيت⁽¹⁾.

وقد كان للقدماء طريقة في معرفة الخطأ في البيت الشعريّ، وفي ذلك يقول العروضي: "فإن كان الشكّ في آخر البيت قطعته من أوّله إلى آخره، وإن كان الشكّ في أوّله قطعته من آخره إلى أوّله"⁽²⁾.

وقد حاول أبو الحسن العروضي في كتابه، تتبع سقطات بعض العلماء في روايتهم للشعر، وسقطاتهم، فيقول: "وخبرني بعض من أثق به أنّ رجلا من أهل العلم أنشده:

أيّها المرء لا تقولنّ شيئا
لست تدري ماذا يُعيبك منه
وهذا مكسور لا يخرج، وإنما هو: ماذا يُعيبك منه، من العيب"⁽³⁾.

فلولا معرفة أبي الحسن العروضيّ بالعروض، لما استطاع أن يكشف عن هذا الخطأ الذي غيّر المعنى.

ولتتضح أهمية معرفة علم العروض في تحقيق النصوص، وفي إخراجها مستقيمة كما أراد لها مؤلفوها. فإننا نعرض بعضا من سقطات المحققين وهفواتهم

(¹) انظر: سيبويه: الكتاب 3/ 550

(²) أبو الحسن العروضي: الجامع في العروض 35

(³) أبو الحسن العروضي: المرجع السابق 37.

وأوهمهم في الأبيات الشعرية، مما فيهييان لأهمية علم العروض في استقامة النص، واستقامة الفهم.

1. أخطاء في تعيين البحر الشعري

• ورد في "كتاب في العروض"⁽¹⁾ البيت الشعري:

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانَ وَالْمِسْكَ انْعَصَرَ

فجعله مُحَقِّقُ الكتاب من البحر الكامل، والصواب أنه من بحر الرجز، ويتّضح ذلك من الأبيات التي تسبقه والتي تليه⁽²⁾:

وَهَزَّتْ الرِّيحُ النَّدى حَتَّى قَطَرُ

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانَ وَالْمِسْكَ انْعَصَرَ

يَرُوحُ فِي سَرَبٍ إِذَا لَاحَ ابْتَهَرُ

فكان من الأحدى والأولى بالتحقق أن يعود للديوان أو المجاميع الشعرية ليستقرئ الأبيات؛ لأنّ هناك تداخلا بين بحري الرجز والكامل، إذ يُحتملُ أن يكون البيت بمفرده على زنة:

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ

فيكون شطرا من تام البحر الكامل، ويُحتملُ أن يكون على زنة:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

⁽¹⁾ أبو الحسن العروضي: المرجع السابق 80.

⁽²⁾ انظر: ديوان أبي النجم العجلي، بتحقيق محمد أديب 159.

فيكون من الرجز، وهو الصواب. ولا يتأتى لنا معرفة ذلك إلا بالعودة إلى بيت أو أكثر من أبيات القصيدة.

• وورد فيكتاب "التعليقة"⁽¹⁾ قول الشاعر:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادَ دَارَهَا

تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يَحْصِدا

فجعله المحقق من البحر الطويل، والصواب أنه من البحر الكامل.

• وجعل المحقق بيت الشعر⁽²⁾:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكِ

فَسَلِّمْ عَلَى أَيَّهِمْ أَفْضَلُ

من بحر الخفيف، وكذلك جعله محقق المجمع⁽³⁾، والصواب أنه من المتقارب.

• وعكسه قول الشاعر⁽⁴⁾:

وَمَا شَتَّتَا خِرْقَاءَ وَاهِيَةِ الْكُلَى

سَقَى بِهَمَا سَاقٍ وَلَمَّا تَبَلَّلا

إذ جعله المحقق من الكامل، وهو من الطويل.

2. أخطاء في الضبط:

(1) ابن التماس: التعليقة على المقرب 108

(2) ابن التماس: المرجع السابق 103

(3) السيوطي: همالمواضع 1/ 291.

(4) ابن التماس: مرجع سابق 123

يكاد يكون معيار المفاضلة بين محقق وآخر، ما يُحسنه من ضبط بالحركات للنصِّ التراثيِّ، لما يعتوَر المخطوط العربيِّ، في أكثره، من انتفاء الضبط والتشكيل، أو ما يعتوَره من ضبط غير سليم بيد جهلة النساخ. فإن كان من واجبات المحقق ضبط كل ما يُشكّل من كلام المؤلف، إضافة إلى ضبط الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، فإنّه من الواجب، فضلاً عما سبق ذكره، أن تُضبط الأبيات الشعرية؛ باختلاف ضبطها عما رويت قد يؤدي إلى خلل في الوزن، أو انتفاء الشاهد النحويّ الذي من أجله أُورِد. وقد يؤدي إلى فسادٍ في المعنى.

- وقد وقع بعض محققي التراث ببعض الأخطاء في ضبط الأبيات الشعرية مما أدى إلى خللٍ في الوزن، فقد ورد في تهذيب اللغة للأزهري⁽¹⁾:
وقال الشاعر في تصديق أنّ الميت والميت واحد:

ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء

وهو بهذه الصورة، بتشديد الياء في "ميت" الأولى، وتخفيفها في الثانية والثالثة، مضطرب الوزن، وقد ورد صحيحاً سليم الوزن على النحو:

ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء (2)

بتخفيف الياء في الأولى والثانية وتشديدها في الثالثة.

(1) الأزهري: تهذيب اللغة للأزهري [باب الناء والميم] 14 / 243.

(2) الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية [موت] 1 / 267.

• وورد في معجم مقاييس اللغة⁽¹⁾:

إذا التُّفَسَاءُ لم تُخَرَّسْ ببكرها

طعاما ولم يُسَكَّتْ بِحِثْرِ فَطِيمُهَا

وهو مُخْتَلِّ الوزن، ويتخرَّج على أنه من الطويل بفتح الفاء في "التُّفَسَاءُ".

• وأورد محقق تنبيه الألباب⁽²⁾ البيتين على الصورة:

يَتَّقِي اللَّحْنَ إِذَا يَقْرُوهْ وَهـ

_____و لا يدري وفي اللحن وقع

يلزم الذنب الذي أقرأه وهـ

_____و لا ذنب له فيما أتبع

وهو خطأ في ضبط الضمير "هو"، أدى به إلى قسمة مغلوطة للصدر والعجز، وصوابه:

يَتَّقِي اللَّحْنَ إِذَا يَقْرُوهْ

وهو لا يدري وفي اللحن وقع

يلزم الذنب الذي أقرأه

وهو لا ذنب له فيما أتبع

وَيُخَرَّجُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الرَّمَلِ.

(1) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 2/ 167.

(2) ابن السراج الشنتريني: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب 49.

• أورد محقق معجم "الحكم" قول الراعي⁽¹⁾:

تَبَصَّرَ خَلِيلِيَّ هل ترى من ظعائنٍ

تَحْمَلْنَ من وادي العناق وثَمَدٍ

بتشديد الياء من "خليلي" باعتبارها مثنى، وهو بهذه الصورة مختل الوزن، والصواب أن تُضبط: "خَلِيلِيَّ" بسكون ياء المتكلم، فيُخَرَّج على أنه من الطويل.

• وجاء في قواعد المطارحة⁽²⁾:

"أنشد المبرد في الكامل:

يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ

إذ ضبط المحقق المنادى العَلَم بالضم، كما هو معهود عند النحاة. وبصنيعه هذا أدخل زحاف "الكف"، الذي هو حذف السابع الساكن، تفعيلة "مستفعِلن"، والكف فيه مُمتنع؛ إذ بدخوله تفعيلة "مستفعِلن" لتصبح "مستفعِل" يكون قد دخل على الوند المجموع، وهذا مُمتنع؛ لأنَّ الزحاف مُختَصُّ بالأسباب، ولا يدخل الأوتاد، والصواب أن يُضبط البيت على النحو:

يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ

3. أخطاء في تقسيم الصدر والعجز.

أورد محقق كتاب التعليقة⁽³⁾ بيت الشعر على الصورة:

⁽¹⁾ ابن سيده: اخكم واخيظ الأعظم 224/1.

⁽²⁾ ابن إياز: قواعد المطارحة 21.

⁽³⁾ ابن النحاس: مرجع سابق 75

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ
هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
فالبَيْتُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ الْوِزْنَ بِصُورَتِهِ تِلْكَ، فَهُوَ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، بَأَن
تَكُونُ "مِنْ" فِي عَجْزِ الْبَيْتِ لَا صَدْرَهُ:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ. وَوَرَدَ فِيهِ، أَيْضًا⁽¹⁾:

فَلَوْ وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جَرَوُ
كَلْبِلَسُبٍّ بِذَلِكَ الْجُرُ الْكِلاَبَا
والبَيْتُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مُخْتَلِ الْوِزْنِ، وَصَوَابُهُ:

فَلَوْ وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جَرَوُ كَلْبٍ
لَسُبٍّ بِذَلِكَ الْجُرُ الْكِلاَبَا
● جَاءَ فِي قَوَاعِدِ الْمَطَارِحَةِ⁽²⁾ بَيْتُ الْأَعَشَى:

وَأَرْجَنُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَا
لَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ رَجَنُ

⁽¹⁾ ابن النحاس: مرجع سابق 136.

⁽²⁾ ابن إياز: مرجع سابق 160

أقول، إنَّ المتأمل في البيت الذي أورده المحقق على هذه الصورة، إنَّه ليرى خللاً في الوزن، ولا يستقيم الوزن فيها إلا بجعل اللام من "يقال" في صدر البيت لا في عجزه على النحو:

وَأَرْجَنُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَالَ
أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ رَجَنُ

وذكر المحقق في الحاشية⁽¹⁾ بأن البيت يروى في ديوان الأعشى بتحقيق محمد محمد حسين، هكذا:

وَأَشْرَبُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَالَ
لَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ دَجَنُ

وهو بهذه الرواية التي ذكرها المحقق، على أنَّها في الديوان، غير مستقيمة الوزن، وفي الحقيقة إنَّ الرواية الواردة في ديوان الأعشى بتحقيق محمد محمد حسين⁽²⁾:

وَأَشْرَبُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَالَ
لَ قَدْ طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ دَجَنُ

وهي مستقيمة الوزن.

4. أخطاء في زيادة بعض الأحرف والكلمات.

⁽¹⁾ انظر الحاشية رقم 3 صفحة 159.

⁽²⁾ ابن إياز: مرجع سابق 67.

- ورد في قواعد المطارحة⁽¹⁾:

كم شافت بي إن أناهلك

تُ وقائلٍ لله درّه

وهو مضطرب الوزن، وصوابه:

كم شافت بي إن هلك

تُ وقائلٍ لله درّه

بحذف "أنا".

5. أخطاء في إنقاص بعض الكلمات:

- ورد بيت الشعر على النحو⁽²⁾:

كأنّ فاها عبقرٍ بارد

أو ريح روض مسّه تنقّاح

ولو كان المحقق على دراية بعلم العروض لأدرك أن البيت وقع فيه نقص من آخره، والبيت⁽³⁾ في مجمع الأمثال، وهو من الرجز:

كأنّ فاها عبقرٍ بارد

أو ريح روض مسّه تنضّاح ركّ

- جاء في معجم مقاييس اللغة⁽¹⁾:

⁽¹⁾ ابن إياز: مرجع سابق 384.

⁽²⁾ أبو الحسن العروضي: كتاب في العروض 35.

⁽³⁾ الميداني: مجمع الأمثال 1 / 117.

فَيَاكُمْ وَحْيَةً بَطْنٍ وَاِدٍ
هَمُوزَ النَّابِ لَكُمْ بَسِيٍّ
وصوابه بإضافة "ليس" في عجز البيت، كما في الديوان:⁽²⁾

فَيَاكُمْ وَحْيَةً بَطْنٍ وَاِدٍ
هَمُوزَ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٍّ

6. سوء القراءة الخطأ:

- جاء في معجم مقاييس اللغة⁽³⁾:
وقال في الأمي:

إِذَا تَبَارَيْنَ مَعَا كَالْأُمِيِّ
فِي سَبَسٍ مُطْرِدٍ الْقَتَامِ
وهو من بحر الرجز، مضطرب الوزن، وصوابه:

إِذَا تَبَارَيْنَ مَعَا كَالْأُمِيِّ
فِي سَبَسٍ مُطْرِدٍ الْقَتَامِ
والآم جمع لكلمة أمة، والأمة تجمع، أيضا على إماء⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 3/112.

⁽²⁾ ديوان الخطيئة 38، وفيه: "حديده الناب ليس....".

⁽³⁾ ابن فارس: مرجع سابق 1/136.

⁽⁴⁾ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: معجم العين 8 / 432.

وضبط محقق معجم المقاييس القافية بالتسكين، والصواب أن تكون بالكسر كما في معجم "العين".

- وورد في كتاب القوافي للإربلي⁽¹⁾ في معرض حديثه عن البيت:

دَعَرْنَا بِهِ الْوَحْشَ فِي سِرْبِهِ

فَأَصْمَتَهُ مِنَّا رُماً ثَعْلُ

قوله: "فالبيت من الضرب الثالث من المتقارب، وعروضه وضربه مقصوران".

وحين النظر في عروض البيت (بهي)، وضربه (ثُعْلُ) نجد ههما على وزن (فعو)، بحذف السبب الخفيف من تفعيلة (فعولن)، وهذا يعني أنه أصابهما حذف لا قصر، وهذا يعني أن ما أورده المحقق تصحيف وصوابه: وعروضه وضربه محذوفان.

- وورد فيه، أيضا⁽²⁾: "واعلم أن المترادف لا يقع في القوافي المقيدة" وهذا خطأ، وصوابه: "واعلم أن المترادف لا يقع إلا في القوافي المقيدة". أو قد يكون صوابه: "واعلم أن المترادف لا يقع في القوافي المطلقة".

7. أخطاء في القافية:

- ورد في معجم شمس العلوم (3): "الكنهور: قطع من السحاب غلاظ عظام كالجبال، الواحدة كَنَهْوَرَة بالهاء، قال:

كَنَهْوَرٌ مِنْ أَعْقَابِ السُّمَيِّ

(1) الإربلي السليمان: القوافي 94

(2) الإربلي السليمان: المرجع السابق 103

(3) 5911.

الأصل في "السُّمِّيَّ" أن تكون مُشدَّدة كما ضبطها المُحقِّق، ولكن إبقاءها على التشديد يولّد خللاً في الوزن، فوجب أن تخفف من أجل القافية.

وإذا كان من دافع لهذا البحث، الذي يخلص فيه الباحث إلى أنَّ علم العروض عُدةٌ أساسيةٌ للمشتغل بتحقيق التراث وأداة من أدواته، فإنَّما الدافع هو أن يحرز المحقق ثقافة عروضيةً تُمكنه من قراءة النصوص الشعرية، وكذلك العروضية وضبطهما، ومعالجة ما يعتريهما من أخطاء قد تكون علقت بهما بسبب جهل من الناسخ، أو سوء خطه، أو ما اعترى المخطوط من عوادي الزمن، وعدم حُسن تصرف المحقق أو جهله في أحيان أخرى.

المصادر والمراجع:

1. الإربليّ السليمانيّ، علي بن عثمان، أبو الحسن [-670هـ]: القوافي، دراسة وتحقيق عبد الحسن القحطانيّ، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
2. الأزهرّي، محمد بن أحمد، أبو منصور [-370هـ]: تمذيب اللغة، تحقيق يعقوب عبد النبي، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، ج14، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، د.ت.
3. الأتباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات [-577]: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1985م.
4. ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز النحويّ، أبو عبد الله [-681هـ]: قواعد المطارحة، تحقيق وتعليق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مكتبة العبيكان، الرياض، وعمادة البحث العلمي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، ط1، 2011م.
5. الخطيئة، جروول بن أوس، أبو مليكة: ديوان الخطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م.
6. ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندائي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

7. الجوهري، إسماعيل بن حماد [393هـ]: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
8. أبو الحسن العروسي: الجامع في العروض، تحقيق زهير غازي زاهد، وهلال ناجي، دار الجبل، بيروت، ط1، 1996م.
9. أبو الحسن العروسي: كتاب في العروض، تحقيق جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م.
10. الخصريالقيرواني، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق [453هـ]: زهر الآداب وثمر الألباب، قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهرسه صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2001م.
11. الرنجاوي، عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي [660هـ]: معيان النظر في علوم الأشعار، تحقيق محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف، القاهرة، 1991م.
12. ابن السراج البغدادي، محمد بن السري بن سهل، أبو بكر [316هـ]: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
13. ابن السراج الشنتريني، محمد بن عبد الملك، أبو بكر [550هـ]: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، دراسة وتحقيق عبد الفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، المجلد التاسع، العدد الأول، فبراير، 1988، ص ص (44-58).
14. سيويو، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر [180هـ]: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
15. ابن سيده، علي بن إسماعيل، أبو الحسن [458هـ]: الحكم والخط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هندراوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
16. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر [911هـ]: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، ط3.
17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر [911هـ]: هجع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الأول، بتحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1992م.
18. صاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد بن عباس، أبو القاسم [385هـ]: الإقناع في العروض وتخريج القوافي، تحقيق إبراهيم محمد الإدكاري، مطبعة التضامن، القاهرة، 1986م.

19. الطناحي، محمود: مقالات في اللغة والأدب، دراسات وبحوث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.
20. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين [-395هـ]: معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
21. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن [-175هـ]: معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
22. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م.
23. المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس [-285هـ]: الكامل، حققه وعلّق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.
24. الميداني أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل [-518هـ]: مجمع الأمثال، حققه وفصله وضبط غرائبه، وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
25. أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة [-130هـ]: ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب عبد الواحد جبران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 2006م.
26. ابن النحاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، أبو عبد الله [-698هـ]: التعليقة على المقرب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، تحقيق جميل عبد الله عويضة، سلسلة كتاب الشهر، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ط1، 2004م.
27. الحميري، نشوان بن سعيد [-573هـ]: معجم شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين العمري، ومطهر الآرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.
28. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد [-733هـ]: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2، 2007م.

1. العك :خالد عبد الرحمان العك، أصول التفسير وقواعده دار النفائس، بيروت، لبنان طبعة (1406هـ – 1986م).
2. الفيروزآبادي : مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة بيروت، لبنان (بدون تاريخ)
3. القـرـافي : شهاب الدين أبو العباس احمد بن ادريس القـرـافي (ت 684هـ)، شرح تنقيح الفصول، دار الفكر، حققه طه عبد الرؤوف سعد – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – بيروت (1973م)
4. محب الله بن عبد الشكور (ت 1119هـ)، مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري، بهامش المستنصر للغزالي، دار الكتب العلمية – بيروت
5. صبري المتولي، منهج ابن تيمية في تغير القرآن الكريم، كلية الآداب – جامعة القاهرة – عالم الكتب (1401هـ – 1981م)
6. الغـزالي : أبو حامد الغزالي (ت 606هـ)، المستنصر – دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
7. الشاطبي : أبو إسحاق، الموافقات في أصول الأحكام .
8. الشيرازي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي (ت 476هـ)، اللمع في أصول الفقه، الطبعة الثالثة، مطبعة الحلبي، مصر (1377هـ / 1957م) .



